الباب الثالث

إسرائيل والكونغو ومصر

obeikandl.com

obeikandl.com

التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا يستهدف مصر ومستقبل أجيالها، وضربها في قلبها أي مياه نيلها، والمحيّر أن الحكومة المصرية منشغلة عن ذلك بقضايا اقل أهمية والمحللون الافارقة يقولون أن إسرائيل تعرض عليهم خبرات زراعية، ووعوداً بمساعدتهم للحصول على منح مالية أمريكية وأوروبية لما لها من نفوذ كبير هناك، وفوق هذا وذاك أسلحة حديثة ومتطورة وخبراء يتولون تدريب جيوشهم على حروب العصابات، فماذا عند العرب لكي يقدموه غير الفساد والتخلف والهزائم؟

ورجال الأعمال المصريون غائبون وتل أبيب تلعب على الزراعة والدعم العسكرى لأوغندا وتلعب مصر على النشاط التجارى وتحركات الخارجية حيث هناك تواجد إسرائيلى ضخم فى دول حوض النيل مقارنة بالتواجد المصرى، مع غياب واضح لرجال الأعمال المصريين فى دعم التواجد المصرى الرسمى بهذه الدول مقارنة برجال الأعمال الإسرائيليين، لكن الدبلوماسية المصرية متفوقة على

إسرائيل فى أنشطتها داخل هذه الدول ولم تشهد الفترة الماضية أى نشاط علنى لإسرائيل على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى، حيث يرجع آخر نشاط لها إلى الزيارة غير المعلنة للسفير الإسرائيلى غير المقيم فى كينشاسا جاك ريفيه فى الفترة من ١٠ إلى ١٤ فبراير ٢٠١٠ والتى قام خلالها بمقابلة بعض المسئولين الكونغوليين منهم نائب وزير الخارجية وسكرتير عام كل من وزارة الصحة والزراعة والبحث العلمى، وذلك بهدف نقل رغبة إسرائيل فى شراء قطعة أرض لبناء السفارة الإسرائيلية فى العاصمة كينشاسا، وبحث فرص عقد دورات تدريبية للأطباء والمهندسين الزراعيين الكونغوليين فى إسرائيل، ومناقشة استعداد إسرائيل لمد الجيش الكونغولى ببعض المواد اللوجيستية.

ومن الناحية الاقتصادية يلعب النفوذ اليهودى دوراً هاماً فى اقتصاد الكونغو، حيث يسيطر رجال أعمال يهود إسرائيليين إلى جانب بعض أعضاء الجالية اللبنانية الشيعية فى الكونغو على معظم تجارة الماس.

العلاقات الاسرائيلية الأفريقية وأثرها على ومصر.

إن قراءة متأنية لكتاب إسرائيل إلى أين؟ الذي ألفه ناحوم جولد مان - رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بين عامي ١٩٥٦، ١٩٦٨- والصادر في يونيو ١٩٧٥ قد تكشف لنا طبيعة وأبعاد

الدور الإسرائيلي في أفريقيا، يقول جولدمان أكَّد كل المفكرين الآخرين والآباء المؤسسين للصهيونية على الصفة الإنسانية والكونية لهذه الدولة، وبالقدر نفسه على صفتها الوطنية والخاصة، ولم يقم طموح هؤلاء المحرِّكين الأيديولوجيين للحركة الصهيونية على إيجاد أرض غالبيتها من اليهود فقط، حيث يصبح اليهود أسياد مصيرهم، بل استخدام هذه البقعة لتطبيق الأفكار الأساسية في التاريخ اليهودي ويضيف جولدمان أن الخطر الكبير الذي تقع فيه إسرائيل هو نسيان صفتها الفريدة؛ إذ أنشئت في محاولة لخلق دولة وحيدة من نوعها فمن المؤكد أن دولة إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا إذا شكّلت ظاهرة لا مثيل لها في العالم، ويرفض جولدمان أية محاولة لجمع كل يهود الشتات في داخل دولة إسرائيل لأن لهم مهمة خارج إسرائيل قائلاً: ما يمكن تسميته تطبيع الحياة اليهودية، لن يكون بإلغاء التشتت وجمع الشعب بأكمله على أرضه، بل نوعًا من الحياة المركبة من إسرائيل في الوسط، والمناطق المتاخمة على السواء، وأحدهما مرتبط بالآخر، ويمثلان معًا الشعب الموحد نفسه، ويؤكد جولدمان أن حل مشكلة العلاقة بين إسرائيل والدياسبورا يبقى للشعب اليهودي مهمة فريدة لا مثيل لها في الزمن الحاضر ولا في الماضي ويتَّضح مما تقدم عدة حقائق نذكر منها:

- الاستمرار في تأكيد الصفة العنصرية والاستعمارية للكيان الصهيوني وللشعب اليهودي، يظهر ذلك من التأكيد على الصفة الكونية للدولة، وعلى الصفة الفريدة لها وعلى كونها دولة وحيدة من نوعها، وأنها تشكّل ظاهرة لا مثيل لها في العالم، وأن للشعب اليهودي مهمة فريدة لا مثيل لها.

- الإصرار على انتهاك سيادة الدول الأخرى، بزعم أن اليهود أينما وجدوا يشكلون جزءاً من الشعب اليهودي، وأن ولاءهم لدولة إسرائيل يتوازى - إن لم يكن يجب- مع ولائهم للدول التي يعيشون فيها، مع التأكيد على استمرار قطاع كبير من يهود الشتات خارج أرض إسرائيل في رفض واضح لمبدأ حق تقرير المصير بالمفهوم الحديث حيث يعبر عن حق كل أمة أن يكون لها دولة فالشعب اليهودي أينما وجد يشكل أمة تعمل بتوجيه من المركز إسرائيل.

- رغم رغبة القادة الصهاينة في تجمع الشعب اليهودي في إسرائيل، إلا أن الخوف من نتائج هذا التجميع تبدو واضحة، خوفاً من توجيه ضربة عسكرية لكل الشعب اليهودي المتجمع في إسرائيل، وخوفاً من فقدان التأثير على سياسات الدول المتواجد فيها يهود الشتات، وخوفاً من فقدان مصادر التمويل الخارجية.

وهكذا يتضح أن مفكري الصهاينة قد آثروا التركيز على فكرة المركز إسرائيل الذي يتم فيه تجميع بعض اليهود لتأهيلهم، ثم إعادة نشرهم للقيام بمهام خارجية لخدمة الشعب اليهودي وقد ترتب على هذه المشروع-وبلغة العسكريين - ضرورة وجود مركز احتياطي تحسبًا لضرب المركز الأصلي، أو مركز تبادلي يستخدم في حالة ضرب المركز الأصلي، حتى يظل مركز قيادة الحركة الصهيونية مؤمَّناً في كل الأحوال ويبدو أن منطقة شرق أفريقيا - والتي كانت مطروحة في السابق كوطن قومي لليهود تشكّل المركز الاحتياطي أو التبادلي للحركة الصهيونية، ويظهر ذلك جلياً من النشاط الإسرائيلي المكثف في المنطقة بعون أمريكي- في كل الظروف والمتغيرات، وهو نشاط استهدف في جانب كبير منه تطويق العالم العربي من الجنوب، وتقليص المد الإسلامي من على أطرافه، بالتعاون مع المسيحية العالمية، ابتداء من افتعال الصراع الموريتاني- السنغالي والتهديد بضرب القدرات العسكرية للجزائر، والتواجد العسكري الأمريكي- الصهيوني في تشاد، والمساعدات لحركة التمرد في جنوب السودان من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، ومجلس الكنائس العالمي، ثم التدخل في أحداث القرن الأفريقي لترتيب الأوضاع لصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وكل ذلك تمهيداً لتعزيز مركز تبادلي أو احتياطي آمن للحركة الصهيونية يحقق لها

الأغراض الدفاعية المذكورة من جهة، والأغراض الهجومية المتمثلة في تقليص الوجود الإسلامي في أفريقيا، والتحكم في منابع مياه النيل، ومدخل البحر الأحمر من جهة ثانية.

إن مؤسس الصهيونية واصل التفكير في أفريقيا على أنها امتداد ممكن لإسرائيل أكثر من كونها وطناً لليهود، ولمّا كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً في مناطق يستطيعون فلاحتها بأنفسهم، ويسمونها وطناً مشتركاً، فقد اعتبرت فلسطين مكاناً غير مناسب لكل اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً بهذه الطريقة ولذلك فإن هرتزل رأى أن شرق أفريقيا يعتبر مكاناً مناسباً للموجة الثانية من الاستعمار اليهودي لا الموجة الأولى.

٦. أصبح لليهود مركز قيادة مستقل للصهيونية العالمية في أرض فلسطين، يتولى تنسيق أنشطة الجماعات اليهودية في مختلف أرجاء العالم، والتي من المتصور أن يبقى معظمها خارج إسرائيل ليتولّى مهمة تعبئة التأييد السياسي والمالي لها، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود مركز تبادلي أو احتياطي للمركز في شرق أفريقيا.

ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الأفريقية، إلى كون إسرائيل قاعدة متقدمة للاستعمار الحديث بالمنطقة، وتقوم بدور حماية مصالح أمريكا

بالمنطقة من بترول، دعم استخباراتي، ومحاربة الحركات الثورية، ودعم الأنظمة العميلة، وإنجاز صفقات سلاح مشبوهة وقد تمثلت أسباب اهتمام إسرائيل فى القارة السوداء في عدة جوانب، وهي: الجانب الأمني الاستراتيجي، والجانب السياسي، والاقتصادي.

تعد إسرائيل كلاً من حوض النيل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، موقعًا استراتيجيًا؛ حيث يمر النفط العالمي من البحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة والخليج العربي والذي يتصل بأفريقيا؛ ما يعتبره الإستراتيجيون قوس الأزمات الذي يتحكم بالأمن القومي العربي عموماً ويحسم بأمور الحرب والسلم فى المنطقة وتمكنت إسرائيل من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٧ من بناء مراكز عسكرية في جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الأرتيري، واحتفظت بمحطات استخبارية وكوماندوز، وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر؛ لأنها ترى في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، الممر الجنوبي الوحيد الذي يصلها بجنوب وشرق الكرة الأرضية وتحصد إسرائيل أرباحاً سياسية من العلاقات الدبلوماسية السياسية مع أفريقيا؛ تتمثل في كسب وقوف هذه الدول إلى جانبها في الأمم المتحدة، ولإنهاء العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية؛ مما يحقق مكاسب سياسية تؤثر إيجابا على مصالح إسرائيل الاقتصادية والأمنية.

كما يتمثل في التغلغل فى الأسواق الأفريقية الواسعة، الأقرب إلى إسرائيل، حيث قامت إسرائيل بإنشاء شركات في أفريقيا توزعت أنشطتها على العديد من المجالات، مثل الصناعات الزراعية، وإقامة مزارع للدواجن والماشية، وإنشاء مراكز للتدريب والإرشاد الزراعي، وشركات للنقل البحري، مثل: شركة النجمة السوداء للملاحة البحرية في غانا، وشركة الأسطول البحري في ليبيريا، كما أنشأت شركات للطيران، وساهمت في بناء مطار أكرا في غانا، وأقامت أيضًا مدارس وجامعات، مثل: جامعة هيلاسيلاسي في أثيوبيا، ومستشفيات، مثل: مستشفى مصوع في أرتيريا.

وتقدر دراسات من الأمم المتحدة تورط إسرائيل فى تجارة الماس والأسلحة والخدمات الأمنية، التي تشكل أهم الاستثمارات الإسرائيلية في أفريقيا؛ فهناك أكثر من ٨٠٠ شركة ومصدّر إسرائيلي يعملون حالياً في جنوب أفريقيا، وقد تولت بعض الشركات الإسرائيلية المتخصصة في التنقيب عن المعادن، عمليات استخراج الماس في الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، واستغلال مناجم الحديد في ليبيريا وسيراليون، واستخراج القصدير في الكاميرون وسيراليون، والرصاص والزنك من الكونغو.

كيف تعمل إسرائيل في أفريقيا:

- تعمل إسرائيل على تعميق الخلافات الأفريقية الأفريقية واستغلالها، كما استخدمت العديد من الوسائل لبسط سيطرتها ونفوذها في القارة الأفريقية، منها: تقديم المساعدات الإستخبارية والخدمات الأمنية والتدريبات العسكرية وتجارة السلاح؛ ففي أوائل الستينات قامت بتدريب قوات وقيادات عسكرية لبعض دول القارة دون مقابل، وقد بلغ عدد الجيوش الأفريقية التي تلقّى بعض أفرادها تدريباتهم على أيدى الإسرائيليين، تسعة عشر جيشاً سنة ١٩٦٧.

- أنشأت إسرائيل ميناء عسكرياً بالقرب من ميناء مصوع، ونقاط تجسس ومحطات إنذار مبكر في أريتريا، وهناك حوالي ٦٠٠ خبير عسكري إسرائيلي في إريتريا وحدها وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام ١٩٩٧ وصل إلى نحو ٧٤٢ متدرباً، إضافة إلى ٢٤٦٣٦ أفريقياً تلقوا تدريبهم في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية.

- تولي إسرائيل اهتماماً كبيراً بالأشخاص الأفارقة ذوي النفوذ، ومن لهم مستقبل سياسي متوقع في بلدانهم، مثل :الراحل ميليس زناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقي في أرتيريا، والرئيس الكونغولي الراحل موبوتو سيسيكو، والراحل جون جارانج في جنوب السودان، ويوري موسيفيني في أوغندا.

- تساعد إسرائيل الجماعات الإقليمية غير العربية فيها لتعزيز النزعات الانفصالية، حيث تقدم سفيريانو فولي، أحد قادة حركة التمرد في الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٦٣، للسفارة الإسرائيلية في كمبالا، وأصبح حلقة الوصل الأساسية بين الحركة وإسرائيل، وفي عهده تم التنسيق مع إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب والتسليح،كما تم إعداد مطار اوبيخ في بول لهذه الغاية، وقد أرسلت إسرائيل ممثليها للإشراف على استلام السلاح.

- في مجال بناء السدود المائية مثلاً؛ قدمت إسرائيل دراسات فنية إلى الكونغو ورواندا لبناء سدود، وذلك في إطار برنامج شامل يستهدف إحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وبالتالي التحكم في مجرى النيل وفي زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي

ليبرمان في ٢٠١١ لعدد من الدول الأفريقية، أبرم ٥ اتفاقيات لتمويل ٥ سدود على نهر النيل في تنزانيا ورواندا وقد أكد خبراء المياه الدوليين أن هذه المشاريع ستؤثر سلباً على حصة مصر السنوية من المياه.

وفي إطار الاختراق الإسرائيلي الناجح لأفريقيا على حساب المصالح العربية والإسلامية؛ وقّعت شركة (Israel Diamond International) الإسرائيلية اتفاقية مع الحكومة الكونغولية في كينشاسا حصلت بموجبها على حق احتكار تجارة الألماس في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وبالتالي إلغاء جميع العقود المبرمة مع شركات محلية وأجنبية ودائماً ما يتم التوغل الإسرائيلى وفق خطط استراتيجية طويلة المدى في القارة الأفريقية لتهدد وبقوة الأمن القومي العربي ولتحاصر كل إمكانات المساندة للقضايا العربية العادلة فقد رصدت العديد من الوثائق الدولية والعربية ملامح هذا الخطر الصهيوني المتنامي وكان للتقرير الاستراتيجي الأفريقي الصادر من القاهرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية الدور الأبرز في كشف هذه

الاختراقات الصهيونية للقارة خاصة في الآونة الأخيرة مستغلة أجواء العدوان الأمريكي على الخليج والعراق، وانشغال العالم به وبما يسمى بالإرهاب الإسلامي ولم يترك الإسرائيليون مجالاً إلا وحاولوا اختراقه وتوظيفه لمصلحتهم الاستراتيجية، بدءاً من الاقتصاد ومروراً بالثقافة وانتهاءاً بالأمن وصناعة السلاح والتجارة فيه.

وتظهر العديد من التقارير الدولية وفي مقدمتها التقرير الاستراتيجي الأفريقي أن إسرائيل تسيطر في علاقاتها الاقتصادية واستثماراتها المباشرة في أفريقيا على قطاعات اقتصادية محددة، فإلى جانب امتلاك وإدارة بعض المزارع، نجد أنها استهدفت السيطرة على قطاع صناعة الاستخراج، حيث ركزت استثماراتها في استغلال الثروات الطبيعية الأفريقية وأهمها الماس في كل من الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغانا وأفريقيا الوسطى واليورانيوم في النيجر، وإلى جانب الاستثمار المباشر الإسرائيلي في هذه الصناعات بشكل منفرد، فإنها قد لجأت إلى الدخول في مشاركة مع رأس المال الأجنبي الوافد إلى الدول الأفريقية بما لا يفوت عليها فرصة الاستثمار في تلك الصناعات الحيوية وتأتي أهمية الاستثمار في نشاط التعدين، فالمعادن تمثل موارد اقتصادية قابلة

للنفاد، فضلاً عن أنها محدودة نسبياً بالنسبة للمعروض منها على المستوى العالمي،والمضاربة على المعادن النفيسة في أسواق المال العالمية في ظل وجود وفرة نسبية منها في إسرائيل بالإضافة إلى أن السيطرة المباشرة على الاستخراج من الحقول الأفريقية يمكن أن يحقق لها أرباحاً عالية.

وتأتى مجالات الاستثمار المشترك مع رأس المال الغربي في مجالات الكوبالت والرصاص والزنك في الكونغو، وهو ما يفسر اهتمام إسرائيل البالغ بالأسواق الخارجية ومنها الأسواق الأفريقية.

وعلى الرغم من تضاؤل الأهمية النسبية لأفريقيا في تجارة إسرائيل الخارجية، فإن ذلك لا يعنى عدم الأهمية لأفريقيا بالنسبة لإسرائيل، حيث يمكن تبرير انخفاض الأهمية النسبية لأفريقيا بعوامل عديدة أهمها انخفاض القدرة الشرائية للدول الأفريقية، إلا أن تجارة إسرائيل تتم مع بعض الدول الأفريقية بشكل غير معلن.

واتجه معدل التغطية (الصادرات - الواردات) لصالح إسرائيل في تجارتها مع أفريقيا، حيث بلغت نسبة التغطية ٦.٨٧% في عام ١٩٩٤، بينما بلغت هذه النسبة ١٢٢% في عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٠ بلغت

هذه النسبة ١٤٦%، وزادت في أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ إلى ما يقرب من ١٤٨% أي أن ميزان التجارة الإسرائيلي ـ الأفريقي يتجه في صالح إسرائيل.

وتعتبر إثارة الصراعات الإقليمية، أحد أساليب العمل السياسي التقليدي التي اعتادت إسرائيل على انتهاجها، من أجل تحقيق أهدافها في أفريقيا ومن أهم الأمثلة على ذلك ما ذكره التقرير الاستراتيجي الأفريقي عن الدور الإسرائيلي في تصعيد الصراع في جنوب السودان، والحرب الأهلية في أنجولا، والصراع اليمني ـ الإريتري، وصراعات منطقة البحيرات العظمى في رواندا والكونغو الديمقراطية.. إلخ، سواء من خلال تزويد أحد طرفي الصراع أو الطرفين معاً بالسلاح، والمعلومات، والتدريب، والخبراء العسكريين، أو العمل على إفساد جهود التسوية السياسية من خلال الإيعاز لأطراف الصراع بضرورة الاستمرار في القتال مع التعنت في شروط التفاوض.

وقد شهد عام ٢٠٠٢ إحياء لهذا الأسلوب الإسرائيلي تمثل في تصعيد التوتر بين اليمن وإريتريا حول الحدود المائية مرة أخرى، بعد أن كان الصراع الذي نشب بين الدولتين عام ١٩٩٦ عقب احتلال إريتريا

لجزيرتي حنيش، قد تمت تسويته عام ١٩٩٨ بموجب قرار هيئة التحكيم الدولي، الذي ألزم إريتريا بالانسحاب من الجزيرتين، غير أن الأوضاع بين البلدين قد أخذت في التصاعد حيث حشد البلدان حشوداً عسكرية كبيرة في أرخبيل حنيش، كما وقع تبادل خفيف لإطلاق النار بين الدولتين.

أما عن الأساليب غير التقليدية فقد ذكر التقرير الاستراتيجي الأفريقي أن إسرائيل عمدت - ولا تزال - إلى تنويع أساليب التسلل إلى أفريقيا، وذلك باعتمادها أساليب غير تقليدية بجانب الأساليب التقليدية ومن أهمها استخدام شركات الأمن والمسئولين السابقين في الجيش وأجهزة الاستخبارات والحكومات الإسرائيلية السابقة أما الشركات التي تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في أفريقيا: ومن أهمها شركة بول باريل للأسرار،وشركة آباك وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية،حيث تتبنى إسرائيل سياسة تهدف إلى إشعال وتصعيد الصراعات في أفريقيا، وذلك بهدف إسقاط أنظمة تسعى للتقارب مع الدول العربية من ناحية وإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية على هذه الدول من ناحية أخرى، وليس خافياً في هذا المقام الدور الإسرائيلي في

تصفية الرئيس الكونغولى لوران كابيلا الذي بدأ حكمه بتحجيم الوجود الإسرائيلي في الكونغو، ومحاولة تعظيم العلاقات مع الدول العربية.

ما سبق ايضاحه من التوغل الاسرائيلى فى أفريقيا فى جميع المجالات وضلوعها فى الاتحريش بين الدول وأطماعها التوسعية واتباعها سياسة تقطيع الأطراف ومحاولتها تطويق مصر من كل الجهات يجعلنا فى خطر داهم نخشى معه ان اتفقت الارادة السياسية المصرية الكنغولية على توصيل نهر الكنغو بنهر النيل أن تسع إلى إفشال هذه المشروعلذا يجب العمل بجد فى أكثر من اتجاه وإلا سوف تصبح مصر كمن بات فى الصحراء وليس معه إلا ملء القارورة ماء وكلما نخزه خوفه على حياته ليهب ويبحث عن مصدر للماء قال مازال فى القارورة بعض الماء حتى نفذ الماء وذهبت مع نفاذه أنفاسه الأخيره ٠

أما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية مع الكونغو، فأن التبادل التجارى بين البلدين شبه منعدم، بسبب الأوضاع الداخلية المضطربة وصعوبة النقل، وتكلفة النقل الجوى الباهظة، وعدم توفر نظم نقدية تسهل التبادل التجارى، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة، ولا توجد شركات مصرية حالياً تعمل على أراضى الكونغو.

وخلال عام ٢٠٠٩ قام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بتقديم١١دورة تدريبية لكوادر الشرطة ودورتين تدريبيتان للدبلوماسيين الأفارقة،و٤دورات فى هيدروليكا أحواض الأنهار والموارد المائية، وكذلك دورتين تدريبيتين فى مجال الإعلام، وأيضا دورتين تدريبيتين فى مجال زراعة الأرز والقمح، و٥ دورات فى مجال الصحة ودورة فى مجال الأسماك.

أما فيما يتعلق بالزيارات المتبادلة بين البلدين، فعلى المستوى الوزارى قامت وزيرة الدولة للشئون الخارجية المصرية بزيارة الكونغو فى مايو ٢٠٠٤ وأكتوبر٢٠٠٥

ووزير الرى ٢٠٠٩ وقام مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية بزيارة الكونغو فى مارس ٢٠٠٧ حاملا رسالة من وزير الخارجية لنظيره الكونغولى فى إطار الاتفاق الإطارى لمياه النيل، ثم قام مساعد وزير الخارجية المصرى ومدير المعهد الدبلوماسى بزيارة الكونغو فى يونيو ٢٠٠٩ لحضور الاجتماع الثالث لرؤساء المعاهد الدبلوماسية الأفريقية، وقامت السفيرة مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية خلال نوفمبر ٢٠٠٩ بزيارة الكونغو، حيث اجتمعت مع وزير الخارجية وكبار المسئولين الكونغوليين، وتم خلال الزيارة الاتفاق على أعادة تأهيل المبنى الذى تملكه مصر فى كينشاسا ليصبح مركزا تجاريا للمنتجات المصرية، إضافة إلى إرسال عدد كبير من الأطباء والخبراء من خلال الصندوق الأفريقى وإعادة تأهيل أحد المستشفيات بالعاصمة كينشاسا وتزويدها بالأجهزة والأطباء.

وقام وفد من وزارة الموارد المائية والرى بزيارة كينشاسا فى أكتوبر ٢٠٠٣، لبحث تنفيذ مشروع خطة أدارة مياه النهر الكونغو الذى وافقت مصر على تمويله، كما قام وفد من وزارة الكهرباء والطاقة بزيارة إلى الكونغو فى الفترة من ٣ الى ٦ أكتوبر ٢٠٠٤، وتم عقد اجتماعات اللجنة التفاوضية المصرية من وزارات الرى والخارجية المصرية فى كينشاسا فى نوفمبر ٢٠٠٩ بالمسئولين الكونغوليين لتوضيح وجهة

النظر المصرية فى الاتفاق الإطارى وتنسيق مواقف البلدين، وقام ممثل وزارة الرى المصرية بزيارة كينشاسا لمدة أسبوع لتدريب الفنيين فى وزارتى الكهرباء والرى على مشاريع إقامة السدود، وقام ممثلو شركة السويدى للكابلات الكهربائية بزيارة الكونغو فى فبراير ٢٠١٠، والتقوا مع الشركات الكونغولية بهدف دراسة السوق المحلية من حيث الاحتياجات والشركات العاملة فى هذا المجال وإمكانية التسويق لمنتجات الشركة، وعقد اللقاءات مع شركات الاتصالات وخاصة شركة المحمول لبحث أمكانية فرص الاستثمار والتركيبات والصيانة.

وبادل المسئولين الكونغوليين زيارات المسئولين المصرين بزيارات كان على رأسها الزيارة التى قام بها وزير الصحة للقاهرة فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٠٥، ووزير الداخلية فى الفترة من ١٠ إلى ١٣ أبريل ٢٠٠٦ التقى خلالها مع وزير الداخلية المصرى، وتم بحث أوجه التعاون بين البلدين فى المجالات الأمنية، كما شاركت وزيرة الاتصالات الكونغولية فى اجتماعات المنتدى الأفريقى حول استراتيجيات خفض معدل الفقر وتحقيق أهداف الألفية من أجل تنمية (omd) الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ مارس ٢٠٠٦ كما قام وزير الشئون الإنسانية الكونغولى بزيارة القاهرة خلال الفترة من ٣١ أغسطس الى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك لاستعراض الأوضاع الإنسانية المتدهورة فى

منطقة شرق الكونغو وطلب المساعدات المصرية لتحسين الظروف المعيشية للنازحين من جراء توتر الأوضاع فى الإقليم، وقام وزير الخارجية الكونغولى بحضور قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ فى الفترة من ١١ إلى ١٦ يوليو ٢٠٠٩.

وقعت مصر وجمهورية الكونغو اليوم اتفاقية تعاون في مجال الاستزراع السمكي والمصايد القارية بين البلدين ووقع عن الجانب المصري رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بوزارة الزراعة المصرية الدكتور محمد فتحي عثمان فيما وقع عن الجانب الكونجولي سفير جمهورية الكونغو بالقاهرة رافائيل مالونجا وقال عثمان في تصريح عقب توقيع الاتفاقية إن التعاون بين مصر وجمهورية الكونغو يخدم تطوير الإنتاج السمكي لرفع كفاءة العاملين والمستزرعين وتشجيع القطاع الخاص بين البلدين إضافة إلى التعاون في المجالات ذات الصلة بالإنتاج السمكي مثل البحث العلمي وصناعة الأعلاف وبناء مراكب للصيد وأوضح أن مصر لديها رغبة جادة في تبادل الخبرات مع كافة الدول لتحقيق الأمن الغذائي في مجال الاستزراع السمكي.. لافتا إلى أن هناك دراسة نموذجية لمشروع سمكي إرشادي يمثل تجربة مصر في المزارع السمكية لتطبيقه في العديد من الدول الأفريقية.